

البناء

جمعية المصارف: الدين العام 70.4 مليار دولار في تشرين الثاني وارتفاع التسليفات للقطاع العام إلى 57195 مليار ليرة



أظهرت نتائج مؤشرات القطاع الاقتصادي الحقيقي في تشرين الثاني 2015 تبايناً عما كانت عليه في الشهر الذي سبق، وارتفع الدين العام في الشهر المذكور حيث جرى إصدار سندات «يوروبوندرز» بما يوازي 1.6 مليار دولار منها استبدال اختياري بقيمة 318 مليون دولار لسندات تستحق في كانون الثاني 2016 وقيمت معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة مستقرة في تشرين الثاني 2015، في حين سجلت معدلات الفائدة المصرفية تفتيراً بسيطة صعوداً أو نزولاً وذلك مقارنة بالشهر الذي سبق.

أما ميزان المدفوعات فسُجل عجزاً إضافياً في تشرين الثاني 2015 بلغ 816 مليون دولار ليصبح العجز التراكمي في حدود 3 مليارات في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2015، في مقابل عجز أدنى بلغت قيمته نحو 1.3 مليار دولار في الفترة المماثلة من العام 2014. أما القطاع المصرفي فعرف نمواً جيداً نسبياً في ميزانيته في تشرين الثاني 2015، إلا أن معدل الزيادة في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2015 (4.3 في المئة) تباطأ قليلاً قياساً على ما كان عليه في الفترة ذاتها من العام 2014 (4.5 في المئة) كما هي الحال بالنسبة إلى الودائع الإجمالية التي تناطت نموها بشكل أوضح إلى 3.7 في المئة، في مقابل 4.8 في المئة، والتسليفات للقطاع الخاص إلى 4.6 في المئة في مقابل 6.6 في المئة في الفترتين المذكورتين.

جاء ذلك في النشرة الشهرية الصادرة عن جمعية المصارف حول الوضع الاقتصادي والمالي والمصرفي في تشرين الثاني 2015، وهنا أبرز ما ورد فيه:

الوضع الاقتصادي العام

السيكيات المتقاربة: في تشرين الثاني 2015 تراجعت القيمة الإجمالية للشركات المتقاربة إلى ما يعادل 5494 مليون دولار في مقابل 6252 مليوناً في الشهر الذي سبق، و5782 مليون دولار في تشرين الثاني 2014.

حركة الاستيراد: وارتفعت قيمة

الواردات السلعية إلى 1539 مليون دولار في مقابل 1467 مليوناً في الشهر الذي سبق، و1393 مليون دولار في تشرين الثاني 2014، لتكون الواردات السلعية تراجعت بنسبة 13.9 في المئة في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2015، مقارنة بالفترة ذاتها من العام الذي سبق في حين تراجعت الكميات المستوردة بنسبة 1.0 في المئة فقط.

حركة التصدير: وتراجعت قيمة الصادرات السلعية إلى 222 مليون دولار في مقابل 261 مليوناً في الشهر الذي سبق، و253 مليون دولار في تشرين الثاني 2014. وبذلك تكون الصادرات السلعية سجلت تراجعاً بنسبة 10.8 في المئة في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2015 مقارنة بالفترة ذاتها من العام 2014.

المالية العامة

في أيلول 2015، بلغ العجز العام الإجمالي 934 مليار ليرة في مقابل عجز أدنى بقيمة 198 ملياراً في الشهر الذي سبق (عجز بقيمة 851 مليار ليرة في أيلول 2014)، وتبين

أرقام المالية العامة عند مقارنتها في الأشهر التسعة الأولى من العامين 2014 و2015 المعطيات الآتية: - انخفاض المبالغ الإجمالية المقبوضة من 11924 مليار ليرة إلى 10897 ملياراً أي بمقدار 1027 مليار ليرة وبنسبة 8.6 في المئة، فانخفضت مقبوضات الخزينة (789- مليار ليرة) متأثرة إلى حد كبير بانخفاض عمليات القبض من البلديات، وكذلك الإيرادات غير الضريبية (122- مليار ليرة) نتيجة انخفاض إيرادات الاتصالات والإيرادات الضريبية (116- مليار ليرة) متضاربة بتراجع إيرادات الضريبة على القيمة المضافة، تجدر الإشارة إلى أنه اعتباراً من كانون الثاني 2015 تسجل فقط المبالغ الفعلية المحولة من وزارة الاتصالات إلى حساب الخزينة اللبنانية لدى مصرف لبنان، علماً أنه في السنوات السابقة كانت تعتمد المبالغ الشهرية المقدّرة من وزارة الاتصالات أو وزارة المال.

- انخفاض المبالغ الإجمالية المدفوعة بوتيرة أدنى من 15273 مليار ليرة إلى 14829 ملياراً أي بقيمة 444 مليار ليرة وبنسبة 2.9 في المئة، ونتج ذلك من انخفاض

التفقات الأولية من خارج خدمة الدين العام بقيمة 733 مليار ليرة وبنسبة 6.9 في المئة أي من 10617 مليار ليرة إلى 9884 ملياراً علماً أنّ التحويلات إلى مؤسسة كهربية لبنان تراجعت بقيمة 909 مليارات ليرة نتيجة انخفاض أسعار النفط.

- بذلك يكون العجز العام ارتفع من 3349 مليار ليرة في الأشهر التسعة الأولى من العام 2014، إلى 3932 ملياراً في الأشهر التسعة الأولى من العام 2015. وارتفعت المدفوعات إلى 26.5 في المئة في الفترتين المذكورتين.

وحقق الرصيد الأولي فائضاً بقيمة 1013 مليار ليرة في الأشهر التسعة الأولى من العام 2015، في مقابل فائض أعلى قدره 1307 مليارات في الفترة ذاتها من العام 2014.

الدين العام: في نهاية تشرين الثاني 2015، بلغ الدين العام الإجمالي 106181 مليار ليرة (ما يوازي 70.4 مليار دولار) بزيادة نسبتها 2.0 في المئة قياساً على نهاية الشهر الذي سبق، أمّا قياساً على نهاية العام 2014 فيكون الدين العام الإجمالي إزاد 5825 مليار ليرة نتيجة ارتفاع الدين المحرّر

بالليرة اللبنانية بقيمة 3547 ملياراً، وارتفاع الدين المحرر بالعملة الأجنبية بما يوازي 2278 ملياراً (1511 مليون دولار). يذكر أنّ الدين الإجمالي كان ارتفع بقيمة 4743 مليار ليرة في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2014.

ويبلغ الدين العام الصافي المحسب بعد تنزيل وداغ القطاع العام لدى الجهاز المصرفي 91873 مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني 2015، مرتفعاً بنسبة 6.3 في المئة قياساً على نهاية العام 2014.

القطاع المصرفي

في نهاية تشرين الثاني 2015، ارتفعت الموجودات/ المطلوبات الإجمالية والتجمّعة للمصارف التجارية العاملة في لبنان إلى ما يعادل 276142 ملياراً (ما يوازي 183.2 مليار دولار) في مقابل 274771 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و264863 ملياراً في نهاية العام 2014 (259606 مليارات ليرة في نهاية تشرين الثاني 2014) وإزاد إجمالي ميزانية المصارف التجارية الذي يشير إلى حجم النشاط المصرفي بنسبة 4.3 في المئة في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2015، في مقابل ارتفاعه بنسبة أعلى بقليل بلغت 4.5 في المئة في الفترة ذاتها من العام 2014.

- التسليفات المصرفية للقطاع العام: وارتفعت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع العام إلى ما يعادل 57195 مليار ليرة، في مقابل 56478 ملياراً في نهاية الشهر الذي سبقه و56308 مليارات ليرة في نهاية العام 2014 (56216 مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني 2014). وجاء ارتفاعها في تشرين الثاني 2015 نتيجة اكتشاف المصارف بسندات اليوروبوندرز التي أصدرتها وزارة المال في بداية الشهر المذكور وإزادات هذه التسليفات بنسبة 1.6 في المئة في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2015، علماً أنها تراجعت بنسبة 1.0 في المئة في الفترة ذاتها من العام 2014.

ورشة عمل حول حفظ الطاقة في غرفة طرابلس

نظريان: لعلاقة شراكة واضحة بين القطاعين العام والخاص



نظريان متحدًا خلال الورشة

للطاقة المتجددة ومشروع قانون للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة يتكامل مع هذه الخطط ويؤسس عليها، كما وضرورة استكمالها بمجموعة من الحوافز المالية، لعل أبرزها آلية تمويل مشروعات كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة والأبنية الخضراء المدعومة من مصرف لبنان والتي حققت استثمارات مباشرة كبيرة في هذا المجال، وتتطلع سوريا اليوم لتأمين مصادر استدامتها وبالتالي تطوير هذا القطاع.»

وقال: «إنّ ثقة المصارف بالسوق أساسية لأنها تعزز أطر التنسيق وبناء الجسور مع الشركات القادرة على التطور وصولاً إلى مراحل التاهيل المتقدمة.»

وأضاف: «إنّ ثقتنا في الخطة واضحة، وإن كنا في موضوعات كفاءة الطاقة وتطوير منظومات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وإذا كان هدف الحكومة اللبنانية الذي تم إعلانه في عهد حكومة الرئيس سعد الحريري في العام 2009 مثل التزاما سياسيا استراتيجيا في أن تكون نسبة مساهمة الطاقة المتجددة 12% من الإنتاج الكهربائي والحارري للعام 2020، وقد تجسد هذا الالتزام بوضوح من خلال ورقة سياسة قطاع الكهرباء التي اقترحتها الحكومة اللبنانية في العام 2010 حيث أقرت محورين مستقلين لموضوعات كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة.»

وأكد أنّ «ملاسة هذه الأهداف يحتاج إلى علاقة شراكة واضحة بين القطاعين العام والخاص على أن يكون القطاع العام الموجه والداعم، وتحسين هذه الشراكة بمجموعة من القوانين والقوانين ذات الصلة، ونعمل هنا على بناء الخطة الوطنية لكفاءة الطاقة والخطة الوطنية الدائمة.»

زعيتير: وضعنا خطة شاملة لمواجهة العاصفة

أكد وزير الأشغال العامة والنقل غازي زعيتير بعد اطلاعه أمس على أوضاع الورش التابعة لوزارة الأشغال في مراكز جرف الطلوج، أنّ «الخطة التي وضعتها الوزارة شملت كل المناطق اللبنانية، فقامت بتوفير كل الحاجات والتدابير اللازمة وأعلنت نتائجها الإيجابية، وأنجزت أعمال فتح الطرق بحسب الأولويات أي الطرقات الدولية فالرئيسية تبعاً، وتقوم الورش بأعمال رش الملح عند أوقات الجليد حفاظاً على السلامة العامة، كما وتقوم الآليات تبعاً بمساعدة البلديات داخل القرى، لمساعدة المواطنين في المناطق اللبنانية كافة حفاظاً على سلامة المواطنين.»

وأشار إلى أنّ «وزارة الأشغال العامة والنقل ووفقاً لصلاحياتها قامت بكل الأعمال التحضيرية المسبقة، والأهم من ذلك أنها قامت بوضع فرق طوارئ للتدخل السريع عند الضرورة أثناء أيام العاصفة، ولا سيما في المناطق الحساسة التي غالباً ما تشهد فيضانات وانهيارات لتوفير أعمال الصيانة»

وأثنى على «ما قامت به الشركات المكلفة من قبل الوزارة من إجراءات سريعة عند حصول أي طارئ»، مشدداً على «الأجهزة المختصة في الإدارة المتابعة اليومية لهذا الموضوع، لجهة الإشراف على الأعمال وضرورة التواجد المستمر على الأرض للمتابعة حفاظاً على السلامة العامة.»

وتناول زعيتير مع وزير الصناعة حسين الحاج حسن مجال العمل والمستجدات الراحة المحلية والإقليمية، إضافة إلى الشأن الإنمائي الخدماتي. وبحث في شؤون مناطقية مع النائب قاسم عبد العزيز الذي أكد أنّ «الوزير زعيتير حرص على إنماء منطقة الضنية وإنجاز الملتفات المتعلقة بالمنطقة بانتظار الموازنة لهذه المشاريع»، أملاً أنّ يعقد مجلس الوزراء باستمرار ويتم تفعيل عمل الحكومة، وأن تعقد جلسات متتالية لإقرار المشاريع التي تهتم المواطنين وتسير أعمالهم.»

ثم التقى النائب السابق مصطفى هاشم.

نقيب مزارعي التبغ في البقاع

يطالب بتحسين أسعار

وكان المجلس التنفيذي للبقاع قد عقد اجتماعاً وأصدر بعده بياناً شدد فيه على «أهمية الحفاظ على زراعة التبغ، وضرورة تحسين الأسعار، ورفع سقف الإنتاج من 300 إلى 400 كيلو غرام للإذن الزراعي، وضخ مزارعي التبغ إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.»

وأكد الموسوي على «التعاون بين البقاع وإدارة الريجي لما فيه مصلحة المزارع»، متوجهاً بالتحية والإجلال للرئيس نبيه بري الراعي والداعم الأول لهذا القطاع، وإلزاماً على تعاونها، لا سيما لناحية إقامة دورات إرشادية عن زراعة التبغ في القرى، ما يساهم في تحسين نوعية الإنتاج.»

لجان المستأجرين: مستمرّون في التصعيد

وأكدت النقابة، في بيان، أنّ القانون الجديد للإيجارات هو المرجعية الرسمية لتحديد أطر العلاقة بين المالكين والمستأجرين، وأنّ الدعوى التي تقام بين الطرفين هي في حدها الطبيعي وبإعادها الطبيعية كما كانت دوماً ولا صلة لأرقام الضمخمة التي تصدر عن البعض بلهجة مسومة بالمحاكم ليست غارقة بالدعوى، بل بالأعداد الطبيعية والتي ينظر فيها القضاء وفق أحكام القانون الجديد للإيجارات.»

وأكد المجتمعون «استمرارهم في تصعيد التظاهرات لإعادة النظر في هذا القانون المجحف بحق المستأجرين»، داعين إلى «المشاركة في التظاهرة أمام منزل الرئيس تمام سلام في المصيلة بتاريخ 1/12/2016 عند الساعة عصراً.»

وفي المقابل، عقدت نقابة مالكي العقارات والأبنية المؤجرة اجتماعاً للبحث في المستجدات المتعلقة بتطبيق القانون الجديد للإيجارات.

قال رئيس نقابة مزارعي التبغ والنتخاب في البقاع السيد علي الموسوي وأعضاء من المجلس التنفيذي على مراكز تسليم التبغ الثلاثة لإطلاق على سير العمل، التزاماً مع بداية استلام محصول التبغ في البقاع، وبعد اللقاء التوضيحي بين النقابة وإدارة «الريجي» في بعلبك.

عمليات تزوير «بالجملة»

في مستشفى العاصي - الهرمل

إثر اكتشاف وزارة الصحة العامة عمليات تزوير معاملات الاستشفاء لمرضى الوزارة في مستشفى العاصي - الهرمل وتوقيفها المقدم معه، تبين لها بعد ذلك أنّ التزوير ليس في معاملات الوزارة فقط، بل في جميع معاملات المؤسسات الصحية الضامنة ومنها تعاونية موظفي الدولة، كما جاء في بيان الوزارة.

وأضافت الوزارة في بيان: «بناءً عليه، أحال وزير الصحة العامة وائل أبو فاعور إلى المدير العام لتعاونية موظفي الدولة يحيى خبيص مفلين لمريضين كانا أجريا بحوصات وصوراً أشعة في المستشفى المذكور وتمت الفوترة على أنها استشفاء، وهذا مما على ملفات عدة.»

وطالب أبو فاعور التحقيق في الأمر واتخاذ الإجراءات المناسبة في حقّ المستشفى، «علماً أنّ وزارة الصحة متأكدة من عمليات التزوير فيه.»

TSC: لم نصرف أيّ أجير

أعلنت شركة TSC، في بيان، أنه «مطّافاً على ما تمّ تداوله عبر وسائل الإعلام عن البيان الصادر عن وزارة العمل بشأن الأجراء الذين استقالوا من شركة مركز سلطان TSC، تؤكد الشركة أنّ المعلومات التي وردت إلى الوزارة غير دقيقة، وأنّ الشركة لم تقم بصرف أيّ أجير، حيث أنّ ال 20 أجيروا الذين استقالوا، كانت الاستقالات بملء إرادتهم وهذا أمر طبيعي في شركة يزيد عدد الأجراء فيها عن 800 موظف، مع العلم أنه تمّ ذلك مع حفظ كامل حقوقهم.»

وأكد البيان «أنّ أي عملية صرف قد تقتضيها المصلحة الاقتصادية للشركة واستمراريتها واستمرارية فرص العمل لموظفيها قد تمّ البدء بالتشاور بشأنها مع الوزارة منذ شهر كانون الأول 2015 الفائت، وذلك بغية التأكد من التقيد بالقوانين، مع حفظ حقوق جميع الأجراء بحسب نصوص قانون العمل.»

إقفال محطتي مياه في صيدا

أقفل مراقبو وزارة الصحة، في إطار حملة إقفال محطات المياه غير المرخص لها، محطة مياه «الروضة» في حي الكرماني في صيدا، لصاحبها طارق عواضة، وذلك بسبب عدم توفير رخصة قانونية وسوء التعتية.

كما أقفل المراقبون الصحيون مياه البياض لصاحبها محمود المصري في تعبير حارة صيدا، وذلك بسبب عدم توافر رخصة قانونية والشروط الصحية المناسبة.

مواعيد

● افتتاح مؤتمر «العلاقة بين الشركات والمؤسسات الجامعية»

الذي تنظمه الجمعية اللبنانية لتقديم العلوم مع وزارة الصناعة ووزارة التربية والتعليم العالي، وبالتعاون مع جامعة لورين في فرنسا ومعاهد الدكتوراه في جامعات: الروح القدس - الكسليك، الجامعة اللبنانية، جامعة القديس يوسف، الجامعة الأميركية في بيروت وجامعة بيروت العربية، بالمشاركة مع: مؤسسة الجيش اللبناني، المجلس الوطني للبحوث العلمية، جمعية الصناعيين اللبنانيين، تجمع رجال الأعمال اللبنانيين، معهد البحوث الصناعية، المعهد الوطني للإدارة، السفارة الفرنسية، الوكالة الجامعية فرانكوفونية ومكتب برنامج الجودة QUALEB في وزارة الاقتصاد والتجارة، عند العاشرة والنصف من صباح اليوم في حرم جامعة الروح القدس الكسليك.

● تعقد لجنة الأشغال العامة والنقل والطاقة والمياه، جلسة عند العاشرة والنصف من صباح اليوم برئاسة النائب محمد قباني، لبحث موضوع سدّ الخردلي.

وتعقد اللجنة الفرعية المنبثقة عن لجنة الإدارة والعدل، جلسة برئاسة النائب غسان مخيبر عند الحادية عشرة والنصف من قبل ظهر اليوم، لدرس اقتراحات القوانين المتعلقة بكفاحه الفساد والإثراء غير المشروع.

على «تلبية نداءهم بسرعة ما يدل على حرصه على أهالي طرابلس وعلى مصلحة المواطن.»

وشدد حكيم على أنّ الوزارة استجابت منذ صباح أمس، لحطب أهالي طرابلس بإرسالها فريقاً من مراقبي مديرية الحماية المستهلك في بيروت لدعم زملائهم في الشمال في التشديد على المراقبة وملاحقة المخالفين.»

وحذر من أنه «لن نتهاون ولن يتراجع في ضبط الغش في طرابلس وعلى كامل الأراضي اللبنانية.»

«سبب ضرب بيد من حديد.» وكان حكيم استقبل رئيس مجلس إدارة معرض رشيد كرامي حسام قبيلير وعرض معه اوضاعاً متعلقة بشؤون المعرض.

قامت دوريات من مراقبي وزارة الاقتصاد صباح أمس، بعملية تفتيش في مدينتي طرابلس والميناء حيث تمّت معاينة أفران ومحطات وقود، ومحال لبيع السلع الغذائية، ومطاعم، والكشف على البضائع وتواربها وجمع عينات لإرسالها إلى المختبر وتحليلها، كما تمّ التأكد من وجود تلاعب بكيل الوقود ووزن السلع، لا سيما ريملة الخبز.

من جهة أخرى، استقبل وزير الاقتصاد والتجارة آلان حكيم وفداً من أهالي طرابلس برئاسة رئيس رابطة مختاري طرابلس وقضائهما ربيع محمد مراد. وعرض الوفد للوزير حكيم «عمليات الغش والتلاعب بالأسعار التي تطاول المواطن، خصوصاً في محال بيع الخبز ومحطات الوقود والمولدات الكهربائية.» وشكر الوفد الوزير حكيم

لجنة الخبراء تختار المتنافسين

على جائزة «منتج العام» 2016



أعلن القيمون على جائزة «منتج العام»، أنّ لجنة من الخبراء الذين يمثلون مختلف قطاعات السلع الاستهلاكية والمعنيين بالمجال الإبداعي، اجتمعت في 19 كانون الثاني 2016 بمناسبة يوم لجنة التحكيم، حيث أطلقت اللجنة فعلياً عملية تقييم المنتجات المرشحة من الفئات المختلفة والتي تطابق المعايير التي وضعتها جائزة «منتج العام» في دورتها الحالية.

وفي نشاط دام يوماً كاملاً، قُوم الخبراء بشكل مفضل المنتجات المرشحة التي خضعت لفحوصات بصرية وعينية متعددة، وانتقل المختبريون من منتج إلى آخر، آخذين الملاحظات ووضعين العلامات.

لجنة التحكيم على مطابقة جميع المنتجات المرشحة هذا المعيار قبل تأهيلها إلى المرحلة الثانية الأكثر تقدماً حيث سيطلب من الجمهور التصويت بشكل مباشر على منتجهم المفضل.

وقد أشارت مديرة عمليات منتج العام في منطقة المشرق زينة أسطواني إلى أنّ مشاركة مرشحين أقوياء كانت ملحوظة هذا العام، الأمر الذي يعطي دفعاً ويخلق المنافسة على الابتكار في قطاع السلع الاستهلاكية. وأضاف:

«لقد وضعنا لهذه النسخة من الجائزة شروطاً ومعاييرًا متقدمة للمنافسة، ما ينعكس بشكل إيجابي على المستهلكين اللبنانيين الذين تغيرت احتياجاتهم ويتطلعون إلى تلبية صانعي ومنتجاتهم العصرية.»

وشهد يوم لجنة التحكيم اجتماع